الفصل السابع
الوظائف الوقائية للموارد الحرجية

كانت منظمة الأغذية والزراعة تُنسّق تقييمات الموارد الحرجية العالمية منذ عام 1946. وتقرير حالة الموارد الحرجية في العالم عام 2005 هو أحدث التقييمات وأشملها في الوقت الحاضر. وقد جُمعت المعلومات من 229 بلداً ومنطقة لثلاث نقاط زمنية: 1990، 2000، 2005، وخضعت للتحليل. وفي التقرير نحو 40 متغيراً تتعلق بحجم الغابات وبقية الآجام، وحالتها، واستخداماتها، وقيِّمها.

واشترك في عملية التقييم عام 2005 أكثر من 800 شخص، منهم 172 مراسلاً وطنياً معينين بصفة رسمية، إلى جانب زملائهم، وجماعة استشارية، وخبراء دوليين، وموظفي منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية لأوروبا، والاستشاريين والمتطوعين من مختلف أنحاء العالم. وكانت النتيجة هي الحصول على بيانات أفضل، وتنفيذ عملية تُقدَم معلومات أكثر شفافية، وتعزيز القدرة الوطنية على تحليل البيانات وتقديم المعلومات.

ويُقدم هذا الفصل الاستنتاجات العامة من تقرير حالة الموارد الحرجية عام 2005 ويُبرز اعتبارات يجب أخذها في التقييمات المقبلة. ولكنه لا يكرر الاستنتاجات التفصيلية التي جاءت في الفصول السابقة.

التقدّم نحو الإدارة الحرجية المستدامة

الواضح من استنتاجات تقرير عام 2005 أن التقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة كان تقدماً مختلطاً. وكان استخدام العناصر المحورية في الإدارة الحرجية المستدامة كإطار لتقرير عام 2005 مساعداً على مزيد من توسيع النظرة إلى الموارد الحرجية العالمية. فإلى جانب توفير معلومات عن المتغيرات التقليدية مثل تغير المساحة الحرجية وإزالة الغابات، أي العنصر المحوري الأول في الإدارة الحرجية المستدامة يتضمن تقرير عام 2005 أيضاً معلومات تفصيلية عن جوانب رئيسية تتعلق بالتنوع البيولوجي، صحة الغابات وحيويتها، الوظائف الوقائية والاجتماعية والاقتصادية للغابات، وغيرها من الآجام والأشجار الواقعة خارج الغابات. وكانت النتيجة هي استعراض أكثر ثراءً للاتجاهات الرئيسية في الموارد الحرجية وفي وظائفها ومنافعها. وإذا كانت هناك اتجاهات كثيرة لا تزال تُنذر بالخطر فمن الواضح أن هناك أيضاً تطورات إيجابية كثيرة خاصة بالموارد الحرجية وبإدارتها واستخداماتها.

وعند تفسير استنتاجات تقرير عام 2005 يكون الحجم أمراً حاسماً. فعلى المستوى العالمي يبدو أن الموارد الحرجية العالمية تسير سيراً حسناً (الفصل الثامن، والجدول 2-8): فالتغيرات في معظم المتغيرات بسيطة نسبياً والتغيرات الكبيرة تُشير إلى اتجاهات إيجابية أكثر مما تشير إلى اتجاهات سلبية. ولكن هذه الصورة تتغير تغيراً كبيراً عند تقسيم المعلومات بحسب الأقاليم والأقاليم الفرعية (الجداول 3-8 إلى 9-8 في نفس الفصل) مما يكشف عن اختلافات كبيرة واتجاهات تُنذر بالخطر في كثير من الأقاليم الفرعية الاستوائية. ومن المحتمل أن تكون التباينات أكبر من ذلك على النطاقين الوطني ودون الوطني، ولكن ليس من غرض هذا التقرير التوصل إلى استنتاجات على هذين المستويين.

ويظهر في جميع الأقاليم والأقاليم الفرعية مزيج من الاتجاهات الإيجابية والسلبية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى أي شيء نهائي عن مستوى التقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة. ولا تحاول عملية تقييم حالة الموارد الحرجية ولا تقرير عام 2005 عمل أوزان ترجيحية للمتغيرات التي خضعت للدراسة أي القول بأن أحد الاتجاهات أهم من اتجاه آخر. وليس هناك أيضاً تقييم للتقدّم نحو الإدارة الحرجية المستدامة على المستوى القطري. فهذا يتطلب تحليلات إضافية، مثلاً من جانب البرامج الحرجية الوطنية أو غيرها من عمليات السياسات أو التخطيط. ولكن التقرير يبيِّن أن الاستنتاجات وبؤرة التطورات الرئيسية تنتقل بحسب المنظور، مثلاً عند النظر من زاوية الغابات أو من زاوية عدد فقراء الريف. وهذا يثير التساؤل عن مجالات التأكيد في جهود المستقبل لتحقيق التنمية الحرجية المستدامة، مما يؤدي، كما هو مأمول، إلى تنشيط المناقشة السليمة ومزيد من التحليلات لأداء القطاع الحرجية.

اتجاهات تُنذر بالخطر

عملية تقييم الموارد الحرجية العالمية توضّح اتجاهات البارامترات الرئيسية المتعلقة بالغابات والنظام الإيكولوجي الحرجي. ولكن هذه العملية لا تتضمن وضع تصورات. وعلى العكس من ذلك فإن الدراسات التي تقودها منظمة الأغذية والزراعة عن مستقبل الغابات وتقييم النظام الإيكولوجي في الألفية Millennium Ecosystem Assessment (MEA, 2005) ومستقبل البيئة العالمية Global Environmental Outlook 3 (UNEP, 2002) كلها أمثلة على عمليات تستخدم المعارف المتولّدة من عملية تقييم الموارد الحرجية من أجل التنبؤ بالمستقبل. ومع ذلك فإن استنتاجات تقرير عام 2005 تطرح عدداً من الملاحظات التي تُنذر بالخطر في ضوء التطلع إلى الإدارة الحرجية المستدامة:

- لا تزال إزالة الغابات مستمرة بمعدل يُنذر بالخطر في عديد من الأقاليم والبلدان ولا يبدو أنها تتباطأ على المستوى العالمي.
- مساحة الغابات الأولية تتناقص بنحو 6 ملايين هكتار كل سنة. ويرجع ذلك جزئياً إلى إزالة الغابات وجزئياً إلى قطع الأشجار بطريقة انتقائية وغيرها من الأنشطة البشرية التي تترك آثاراً ظاهرة، وبالتالي تحوّل الغابات إلى غابات طبيعية معدلة في نظام التصنيف الموضوع في تقرير عام 2005.
- في بعض الأقاليم تتزايد مساحة الغابات المتأثرة سلبياً بحرائق الغابات والحشرات والأمراض.
- قيمة استخراج الأخشاب آخذة في التزايد، ولكن بأقل من معدل التضخم. ولما كانت هذه القيمة واحدة من مصادر الدخل الرئيسية لأصحاب الغابات فمعنى ذلك وجود تأثيرات سلبية في المستقبل على الاستثمار في صيانة الغابات وإدارتها.
- مستوى العمالة في إدارة الغابات وصيانتها يتناقص في بعض الأقاليم وعلى المستوى العالمي.

وإذا كانت هذه الاتجاهات السابقة لا تُعتبر كلها سلبية في نظر الجميع (فتناقص قيمة استخراج الأخشاب ربما يعني أن هناك وظائف أخرى غير إنتاج الأخشاب لها أولوية أو أن تكاليف الإنتاج تناقصت مع مرور الزمن) فسيكون المطلوب بذل جهود كبيرة لمعالجة عدد من الاتجاهات التي تُنذر بالخطر حتى يمكن التقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة في جميع البلدان والأقاليم. وقد تكون البرامج الحرجية الوطنية مناسبة جيدة للمناقشة في القضايا، والاتفاق على مجالات الأولوية على المستويين الوطني ودون الوطني.

اعتبارات في التقييمات المقبلة

كان من الواضح في الفصل السابق أن تقييم التقدم نحو الإدارة الحرجية المستدامة يعتمد على السياق وعلى النطاق وعلى المنظور المختار. وينبغي أن يظل ذلك ماثلاً في الأذهان في التقييمات المقبلة.

كذلك يجب بذل الجهود لإذاعة النتائج على نطاق واسع واستخدامها في المستقبل في وضع التصورات وفي دراسات التطلعات.

نطاق تقرير عام 2005 ومدى شموله

تطور نطاق تقييمات الموارد الحرجية العالمية ومدى شمولها خلال النصف القرن الأخير، من التركيز على عرض الأخشاب إلى التركيز بدرجة كبيرة على القضايا البيئية ثم إلى مقاربة أوسع في تقرير عام 2000 (Holmgren and Persson, 2002). وقد استمر تقرير عام 2005 في هذا الاتجاه إذ أنه تناول بطريقة صريحة ستة من العناصر المحورية السبعة في الإدارة الحرجية المستدامة. واستخدام هذه العناصر كإطار لتقديم المعلومات لتقرير عام 2005 كان أسلوباً طموحاً، اقترحته مشاورة الخبراء Kotka IV (Luhtala and Varjo, 2003) ثم وافقت عليه بعد ذلك لجنة الغابات (FAO, 2003a). وبعد ثلاث سنوات ونصف السنة من اجتماع Kotka IV يمكن القول بأن تنفيذ إطار تقديم المعلومات هذا كان تنفيذاً ناجحاً.

وكانت الخطوة الحاسمة الأولى في تقرير عام 2005 هي اختيار المتغيرات العالمية التي يجب تقديم معلومات عنها، ووضع تعريف لها، وبعد عملية استشارية، شملت مشاورة عالمية مع المراسلين الوطنيين في تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 (FAO, 2004a)، أمكن وضع 15 جدولاً لتقديم المعلومات تضمنت نحو 40 من المتغيرات (FAO, 2004b).

وبعد ذلك جرى تعميم هذه الجداول والمتغيرات من أجل تسهيل تقديم المعلومات من جميع الأقاليم، مما يؤدي بالضرورة إلى تقليل درجة التفصيل ويؤكد على ضرورة الرجوع إلى تصنيفات ومراجع نوعية قطرية لعمل تحليلات تفصيلية. وفي الوقت نفسه كانت جداول تقديم المعلومات تعني شمولاً أوسع لبارامترات الموارد الحرجية مما كان عليه الحال في التقييمات العالمية السابقة، إذ أنها تضمنت توصيف الغابات، خصائص الغابات، كمية وقيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية، العمالة في الغابات.

وكان من الاعتبارات المهمة في وضع تلك الجداول مدى توافر المعلومات على المستوى القطري. فمثلاً كان من المرغوب فيه الحصول على مزيد من المعلومات التفصيلية عن الوظائف الوقائية للموارد الحرجية ولكن لم يكن من المعقول طلب معلومات إذا كانت البلدان التي ستبعث بإجاباتها بلداناً قليلة جداً. ومن ناحية أخرى كانت بعض البارامترات، ومنها قيمة المنتجات الحرجية غير الخشبية وحدوث حرائق الغابات، تُعتبر مهمة بما يكفي لإدراجها حتى إذا كانت الردود عليها قليلة. وعلى ذلك فإن الجداول هي عملية توفيقية بين توافر المعلومات وهدف تقديم المعلومات عن كل واحدة من العناصر المحورية في الإدارة الحرجية المستدامة. وبصفة عامة كان تواتر الإجابات جيداً جداً إذ كانت هناك 9 جداول تضم معلومات عن أكثر من 80 في المائة من مساحة غابات العالم، وكانت جميع الجداول فيها أكثر من 50 في المائة من الشمول (الشكل 9-1).

ولكن الاستنتاج الخاص بضعف المعلومات لتقرير عام 2005 لا يزال استنتاجاً صائباً: فمعظم البلدان النامية واجهت صعوبة في تقديم المعلومات لأن نُظم الرصد الوطنية لديها ليست وافية - لا لتقديم معلومات دولية ولا للوفاء بالاحتياجات المحلية. ونوعية البيانات هي قضية تظهر في الجدول 2 بالملحق 3 الذي يُبيّن تواريخ مصادر البيانات والمنهجيات المستخدمة في تقييم البارامترات الرئيسية.

ومن أجل معالجة قضية توافر البيانات وجودتها وضعت منظمة الأغذية والزراعة برنامجاً لدعم التقييمات الوطنية (FAO, 2005g)، وتظهر نتائج الجهود التي بُذلت في الخمس سنوات الأخيرة في عدد من التقارير القطرية التي قدمت لتقرير عام 2005، كما أدت سهولة الحصول على صور السواتل وبعض عمليات الجرد الوطنية في الفترة الأخيرة إلى تحديث المعلومات عن مساحة الغابات في كثير من البلدان. وعلى ذلك فإن السنة المتوسطة المرجحة بحسب المساحة لمعرفة آخر بيانات المساحة هي سنة 2000 في تقرير عام 2005، بالمقارنة مع سنة 1990 في تقرير عام 2000. ومع ذلك فلا تزال ثغرة المعلومات عن معظم المتغيرات الأخرى واسعة في كثير من البلدان، بما فيها بلدان رئيسية في مجال الغابات.

والجداول التي تتضمن بيانات عن «تخصيص وظائف الغابات» وعن «خصائص الغابات» تضمنت متغيرات جديدة لم تكن موجودة من قبل في تقرير حالة الموارد الحرجية في العالم.

الشكل 9-1

توافر المعلومات - جداول تقديم المعلومات لتقرير عام 2005 عن مساحة الغابات في العالم

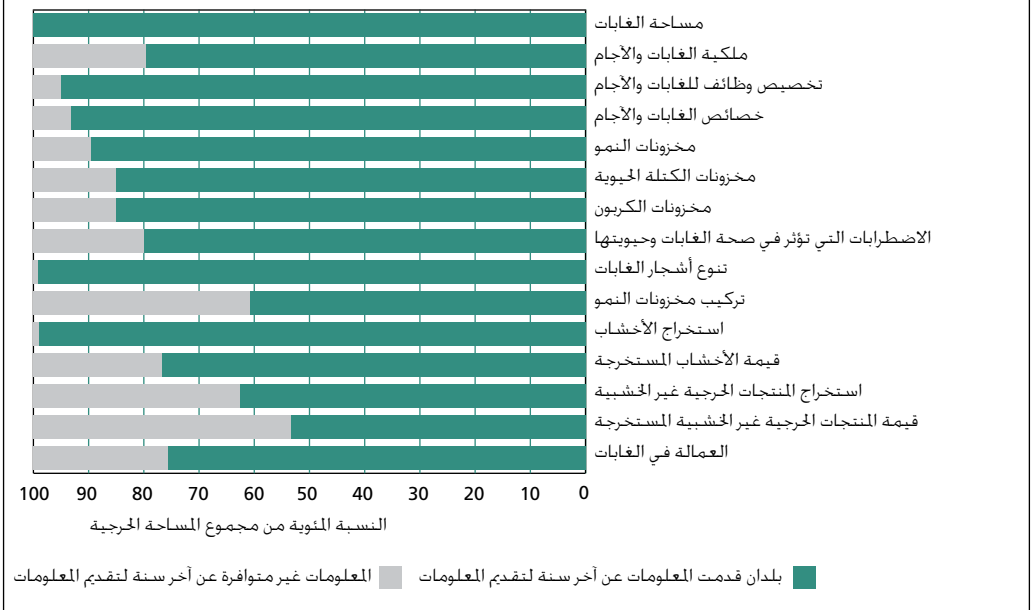

فقد حل جدول تخصيص وظائف الغابات محل مجموعة من المتغيرات كان يصعب التوفيق بينها في تقرير عام 2000 وهي الغابات في المناطق المحمية، المساحة المتوافرة لاستخراج الأخشاب، المساحة التي بها خطة إدارة حرجية. وتناول جدول «التخصيص» العناصر المحورية الخاصة بالإدارة الحرجية المستدامة تناولاً مباشراً ولم يسمح بالتداخل بين مختلف المتغيرات المدرجة. وأما جدول «الخصائص» فقد أدخل مفاهيم «الغابات الطبيعية المعدلة» و «الغابات شبه الطبيعية» في تقديم التقارير العالمية، وقسَّم زرع الغابات إلى مجموعتين: وقائية وإنتاجية. وبذلك توافرت صورة أكثر تفصيلاً عن درجة إقامة الغابات أو التأثير عليها بواسطة الإنسان. وفي الحالتين كانت البلدان في أول الأمر تقاوم مقاومة بسيطة هذه المفاهيم الجديدة لأن البلدان التي لديها بيانات تنطبق مباشرة على هذا التصنيف هي بلدان قليلة، ولكن مع قرب انتهاء عملية تقديم المعلومات كانت نسبة الاستجابة للجدولين الجديدين تجاوز 90 في المائة من مجموع المساحة الحرجية (الشكل 9-1). بل إن مجموعة واسعة من الاستنتاجات في هذا التقرير تستند إلى تلك الجداول، وهذا ما يُبرر الإضافات التي أُدخلت. ولكن تلك الحالات توضح صعوبة إدخال مفاهيم جديدة في تقديم المعلومات على المستوى العالمي.

وكانت تجربة الربط بين عمليات تقديم المعلومات ومحاولة تنسيق المتغيرات المتداخلة تجربة جيدة بصفة عامة. ولكن الاختلافات بين التعاريف ظلت قائمة وأفاد بعض البلدان بأن مسؤوليات تقديم المعلومات لديها ليست مسؤوليات واضحة ولا متناسقة زمنياً، مما يؤدي إلى الخلط. وكان من الواضح أيضاً أن محاولة تنسيق تقديم المعلومات تنسيقاً متعمداً ربما لا تؤدي إلى تخفيف عبء العمل فوراً. بل على العكس ربما يكون الجهد الأول لتنسيق تقديم المعلومات الدولية والتنسيق بينها جهداً كبيراً. وإذا كان تنسيق تقديم المعلومات هدفاً واضحاً لجميع أصحاب المصلحة فيبدو أن الاستثمار فيه سيحتاج إلى بعض الوقت قبل أن يُحقق عائداً.

وقد جاء في الفصل الثاني أنه لم تجر أي عملية مسح مستقلة بطريق الاستشعار عن بُعد من أجل تقرير عام 2005 وذلك بسبب نقص الموارد. وتدل تجربة تقرير عام 2000 على أنه كان من المفيد التحقق من النتائج على المستوى الإقليمي من مصدر بيانات مستقل والحصول على مزيد من المعلومات المفصلة عن ديناميكية تغير استخدامات الأراضي والأسباب الكامنة ورائها وعن ديناميكية الغطاء الحرجي وخصائص الغابات. بيد أن النتائج الرئيسية من عملية المسح لتقرير عام 2000 لا تزال صائبة. وعند النظر إلى تغيرات مساحة الغابات في أفريقيا ربما يمكن التوصل إلى النتيجة التي جاءت في تقرير عام 2000 - وهي أن تقارير البلدان ربما لا تزال تُبالغ في تقدير الخسارة في المساحة الحرجية. وقد أصبح الفارق أصغر ولكنه لا يزال مغزوياً بوضوح (كانت التقارير القطرية لعام 2005 تصل إلى معدل خسارة سنوية صافية مقداره 4,4 مليون هكتار في أفريقيا في التسعينات، في حين أن المسح بالاستشعار عن بُعد لتقرير عام 2000 قدَّر هذه الخسائر بمقدار 2,1 مليون هكتار في السنة، وكان الخطأ المعياري هو 0,4 مليون هكتار في السنة). وربما كان نقص المعلومات في أفريقيا هو الذي يُفسر جزءاً من هذا الاختلاف، ولكن الواقع أن الخسارة في مساحة الغابات استناداً إلى التقارير القطرية عام 2005 ربما تنطوي على شيء من المبالغة في أفريقيا في التسعينات.

اعتبارات في التقييمات المقبلة

- لا ينبغي إدخال تعديلات على نُظم التصنيف أو التعاريف الموجودة في جداول تقديم المعلومات الآن إلا لأسباب قوية جداً.
- يجب دعم جهود تنسيق تقديم المعلومات ورسم أهداف طويلة الأجل في الفترات الفاصلة بين مختلف عمليات تقديم المعلومات بهدف تخفيف العبء على البلدان.
- ينبغي تعزيز الجهود لدعم التقييمات الوطنية وبناء قدرات البلدان النامية على توليد المعلومات والمعارف بصورة منتظمة لتغذية عمليات وضع السياسات وتقديم المعلومات إلى الجهات الدولية.
- ينبغي البحث عن موارد لتنفيذ مسح بطريقة الاستشعار عن بُعد لتقرير حالة الموارد الحرجية عام 2010 من أجل استكمال التقارير القطرية، وفقاً للخطوط التي اختُبرت في السنوات الأخيرة (FAO, 2003d). ومن الأفضل أن يتناول هذا المسح بالاستشعار عن بُعد جوانب أوسع في رصد استخدامات الأراضي.

عملية وضع تقرير عام 2005

كان اشتراك البلدان بصورة نشيطة ومباشرة من الخصائص الأساسية في عملية وضع تقرير عام 2005. واتباعاً لتوصية مشاورة الخبراء Kotka IV (Luhtala, and Varjo, 2003) استثمرت منظمة الأغذية والزراعة موارد كبيرة في إقامة شبكة من المراسلين الوطنيين وفي تنظيم اجتماعات عالمية وإقليمية لدعم عملية تقديم المعلومات وبناء القدرات. وقدّمت البلدان فوراً الخبرة والموارد اللازمة للاشتراك وأصبحت الشبكة في الوقت الحاضر تضم 172 مراسلاً وطنياً معينين رسمياً. وفي النهائية كانت هذه الشبكة من المراسلين الوطنيين، رغم ما احتاجت إليه من موارد، عاملاً حاسماً في نجاح تقرير عام 2005.

وثبت أن قرار توثيق المعلومات من كل تقرير قطري في ورقة عمل يتطلب الكثير من عبء العمل. وإذا كانت الخطوط التوجيهية قد صدرت بمختلف اللغات فقد تبيّن أن ذلك عمل شاق: فقد ساعدت النقاط المركزية الإقليمية في فرق تقرير عام 2005 المراسلين الوطنيين على متابعة كل خطوة من خطوات تحويل البيانات الوطنية إلى جداول تقديم المعلومات لتقرير عام 2005. وتطلبت الجهود كثيراً من اقتسام المعارف وتعزيز القدرات بين جميع الأطراف. كما أن توثيق جميع المواد الأساسية والحسابات والافتراضات توثيقاً سليماً سيكون عظيم القيمة للتقييمات العالمية المقبلة، ومن المحتمل أن يُقلل بكثير من عبء العمل. وبسبب معدل تغيير الموظفين في مختلف البلدان وفي منظمة الأغذية والزراعة يجب أن تكون الإجراءات قائمة ومعروفة بما يضمن توافرها في ذاكرة المؤسسات فيما بين فترات مختلف التقييمات.

وهناك روابط كثيرة ضمنية بين عملية وضع تقرير حالة الموارد الحرجية والعمليات الدولية الأخرى لتقديم التقارير، مثل عمليات وضع المعايير والمؤشرات، واتفاقيات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات ورصد الأهداف الإنمائية للألفية، والاتفاق البيئي المتعدد الأطراف، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وبعض هذه الجهات يستخدم نتائج تقييم حالة الموارد الحرجية استخداماً جيداً ومنتظماً باعتباره قاعدة معلومات عن الموارد الحرجية. ومع التحسينات التي أدخلت الآن على المشاركة القطرية وعلى رقابة الجودة وتوسيع النطاق فمن المحتمل أن تزداد أهمية المعلومات الواردة في التقرير. وقد تظل هناك معلومات مطلوبة عن الغابات وليست مدرجة في الوقت الحاضر في هذا التقرير، ولكن يمكن إدراجها إذا كانت الروابط مع العمليات والأجهزة الدولية أوضح.

اعتبارات في التقييمات المقبلة

- ينبغي الإبقاء على شبكة المراسلين الوطنيين وينبغي بذل الجهود لتعزيز التعاون مع بقية عمليات تقديم المعلومات على المستوى الوطني.
- ينبغي أن يقوم تعاون أصرح مع العمليات والمؤسسات الدولية من أجل تنسيق جهود تقديم المعلومات. وقد يشمل ذلك المشاركة في المعلومات، وتقديم طلبات مشتركة للحصول على المعلومات، أو غير ذلك من أوجه التعاون. وبوجه خاص فإن تقديم المعلومات المقرر إلى كل من المؤتمر الوزاري لحماية الغابات في أوروبا وإلى المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية وإلى اتفاقية التعاون البيولوجي خلال الخمس سنوات المقبلة ربما يكون فرصة لتحقيق هذا التعاون الوثيق في تقرير حالة الموارد الحرجية المقبل.
- الاستفادة من تجربة عبء العمل الكبير المطلوب لوضع التقارير القطرية واستكشاف إمكان تقديم المعلومات أو تحديثها على الخط من جانب البلدان.
- ينبغي النظر في إمكان إدراج الجوانب الزراعية في تقرير حالة الموارد الحرجية، والفوائد التي تعود من ذلك، بحسب صلتها مع الغابات والحراجة. وقد يمكن تنفيذ ذلك كجزء من مسح الغابات واستخدامات الأراضي مسحاً مستقلاً بواسطة الاستشعار عن بُعد، أو يمكن أن يُصبح جزءاً منتظماً في التقارير القطرية.
- المقترح أن يظل عام 1990 وعام 2000 كسنوات مرجعية في التقييم المقبل، من أجل تعميق فهم الاتجاهات الأساسية في الغابات.

ملاحظات ختامية

تقييم حالة الموارد في العالم عام 2005 هو أشمل تقييم حتى الآن، من حيث محتوياته وعدد المساهمين فيه. وهو ينبئنا بأن الغابات تغطي 30 في المائة من مساحة الكوكب الأرضي. وهي غابات تتراوح بين غابات شمالية ومعتدلة إلى آجام في المناطق الجافة، وغابات رطبة استوائية.

كما أنها تتراوح بين غابات أولية لم تمر بأي اضطرابات إلى غابات خاضعة للإدارة وتُستخدم في عدد من الأغراض.

كما يُخبرنا التقرير أن إزالة الغابات لا تزال مستمرة بمعدل مرتفع يُنذر بالخطر، ولكن الخسارة الصافية في مساحة الغابات آخذة في التباطؤ بفضل زراعة الغابات، وعودة الوسط الطبيعي إلى حالته الأصلية، والتوسّع الطبيعي في الغابات إلى داخل الأراضي المهجورة.

ويتزايد تحويل الغابات وإدارتها لاستخدامات متعددة وقيِّم متعددة، وهي تؤدي دوراً حاسماً في تخفيف تغير المناخ وفي صون التنوع البيولوجي وموارد التربة والمياه. وعند إدارتها بطريقة مستدامة فإنها تُساهم أيضاً مساهمة كبيرة في الاقتصاد المحلي والوطني من أجل تحسين مستوى معيشة الأجيال الحاضرة والمقبلة.

وبتقديم معلومات جديدة عن تغير مساحة الغابات، وهو واحد من 48 مؤشراً في الأهداف الإنمائية للألفية، يسمح لنا تقرير عام 2005 بقياس الدور المهم الذي تؤديه الموارد الحرجية العالمية في بلوغ مجموعة أهداف تخفيف حدة الفقر وكفالة الاستدامة البيئية.

وبتقديم معلومات أيضاً عن الكربون وعن التنوع البيولوجي وعن مساهمة الغابات في الاقتصاد الوطني وغير ذلك من المتغيرات الكثيرة فإن هذا التقييم الشامل يهدف إلى دعم اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات والبرامج في مجال الغابات وفي مجال التنمية المستدامة على جميع المستويات.

الخطوات المقبلة

في أوائل عام 2006 سيوضع تقييم متعمق لتقرير عام 2005. والمطلوب من القرّاء أن يساهموا في هذا العمل. وستواصل منظمة الأغذية والزراعة العمل بنشاط مع البلدان للتعرّف على ثغرات المعلومات ومحاولة معالجتها من أجل إدخال تحسين المعارف عن الغابات والحراجة بصفة مستمرة. وفي عام 2006 سيبدأ التخطيط المشترك للتقييم العالمي المقبل، حالة الموارد الحرجية في العالم عام 2010، ومن المقرر عقد مشاورة خبراء (Kotka V) في يونيو/حزيران 2006 لتقديم مدخلات لهذا التقييم المقبل.